hossam maghraby

شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

hossam maghraby

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

hossam maghraby

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

hossam maghraby

شبكة المعلومات الجامعية

بعض الوثائق الأصلية تالفة

hossam maghraby

شبكة المعلومات الجامعية

بالرسالة صفحات لم ترد بالأصل

جامعة الإسكندرية
كلية التجارة
قسم المحاسبة

B16608

مدى وفاء النظام المحاسبى الموحد بأهدافه في شركات القطاع العام فى ظل ظروف التضخم الإنكماشي السائدة

دراسة تطبيقية علي شركات القطاع العام في مصر

رسالة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

مقدمة من الطالب

جمال عبد الغنى أحمد عفيفى مذكور

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور / أحمد محمد نور
أستاذ المحاسبة والمراجعة
وعميد كلية التجارة – جامعة الاسكندرية

١٩٩٥

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾

صدق الله العظيم

سورة النحل، الآية (٤٠)

لجنة الحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور / أحمد محمد نور

أستاذ المحاسبة والمراجعة

وعميد كلية التجارة - جامعة الإسكندرية «مشرفاً ورئيساً»

الأستاذ الدكتور / شوقى السيد خاطر

أستاذ المحاسبة والمراجعة

ورئيس جامعة طنطا «عضواً»

الأستاذ الدكتور / السيد عبد المقصود دبيان

أستاذ المحاسبة والمراجعة بالكلية «عضواً»

إهداء

..... إلى روح والدتي

..... إلى والدي

..... إلى زوجتي

..... إلى إخواتي

شكر وتقدير

أحمد الله سبحانه وتعالى وأشكر فضله، وأصلى وأسلم على محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء والمرسلين. ويشرفنى أن أعبر عن شكرى وتقديرى لأستاذى الفاضل الأستاذ الدكتور/ **أحمد محمد نور** أستاذ المحاسبة والمراجعة وعميد الكلية على ما أعطانى من وقت وجهد وعلم وتوجيهات ونصائح سديدة، طوال إشرافه على هذا البحث، فله منى كل إعزاز وتقدير واحترام.

وأتوجه بالشكر والتقدير للأستاذ الفاضل الأستاذ الدكتور/ **شوقى السيد خاطر** أستاذ المحاسبة والمراجعة، ورئيس جامعة طنطا. على تفضله بقبول المشاركة فى لجنة الحكم على الرسالة، رغم مسئولياته وأعبائه الكثيرة جزاه الله عنى كل الخير وهو الأمر الذى يعتبره الباحث شرفاً كبيراً له.

واتوجه بالشكر والتقديرى للأستاذ الفاضل الأستاذ الدكتور/ **السيد عبد المقصود دبيان** أستاذ المحاسبة والمراجعة بالكلية، على تفضل سيادته بالمشاركة فى لجنة الحكم على الرسالة، فهو أستاذ ومعلم جليل تعلمت ومازلت أتعلم منه الكثير.

ولايفوتنى أن أعبر عن شكرى وتقديرى للاستاذ الدكتور/ **عبد الحى عبد الحى مرعي**، والدكتور/ **كمال الدهراوى**، على مساعدتهم لي، أثناء تسجيل موضوع الرسالة، وعلى توجيهاتهما القيمة لي، خلال فترة إشرافهم على الرسالة.

وعرفاناً بالجميل أتوجه بالشكر والتقدير إلى **جميع أساتذتى بقسم المحاسبة بالكلية وجميع الزملاء المعيدين والمدرسين المساعدين** بالقسم على ما أبدوه من رغبة صادقة لمساعدة الباحث على إتمام دراسته.

ولايفوت الباحث فى هذا الصدد أن يشكر المسئولين بعينه الشركات، والبنوك والجهاز المركزى للمحاسبات ووزارة التخطيط، وأعضاء هيئة التدريس على تفضلهم بالرد على قائمة الاستقصاء المرسلة لهم مما عاون الباحث فى إتمام الدراسة التطبيقية.

والله اسأل التوفيق والسداد،،،

الباحث

مقدمة

تعد المصطلحات التالية : غلاء - إرتفاع مستويات الأسعار - إنخفاض قيمة النقود - إنخفاض القوة الشرائية للنقود : من أكثر المصطلحات شيوعاً، وتشير جميعها إلي ظاهرة التضخم. وتعتبر مشكلة التضخم من المشاكل التي يتصدى لها المحاسب بالقياس والتحليل والتقرير عنها. وقد يجد القائم بالقياس صعوبة في المفاضلة بين المداخل المستخدمة لقياس آثار التضخم، وما تتضمنه من تصورات ومفاهيم وقواعد، ولهذا ينبغي الإلمام بهذه المداخل والمفاضلة بينها والوقوف علي مشاكل التطبيق العملي لكل منها.

وقد تم تطبيق النظام المحاسبي الموحد بصدور القرار الجمهوري رقم ٤٧٣٣ لسنة ١٩٦٦، وقد إستهدف هذا النظام تحقيق أهداف معينة، وعلى الرغم من إعتراف النظام بمشكلة التقلبات في مستويات الأسعار، من خلال إلزام الوحدات الاقتصادية بتجنيب ٥٪ من الفائض القابل للتوزيع بمثابة إحتياطي لمقابلة أرتفاع أسعار الأصول. إلا أنه لم يوفر إجراءً محاسبياً متكاملاً لمعالجة مشكلة التغيرات في مستويات الأسعار.

مشكلة البحث

يوفر النظام المحاسبي في مصر المعلومات التي يحتاجها جهاز التخطيط لإعداد الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والإجتماعية، وقد ألزم هذا النظام الوحدات الاقتصادية بإعداد قائمة الموارد والاستخدامات الرأسمالية، وحساب العمليات الجارية بالإضافة إلي الحسابات الختامية التقليدية، كذلك ألزمها بإتباع أسس وقواعد ومصطلحات وتعاريف محاسبية معينة بهدف توحيد النتائج وزيادة فاعلية المقارنات بين مختلف الوحدات الاقتصادية.

وقد شهدت الخمس والعشرون سنه الماضية أرتفاعاً مستمراً في مستويات الأسعار، ومع ذلك فإن النظام المحاسبي الموحد لم يخط خطوة إيجابية لأخذ آثار تغيرات الأسعار في الاعتبار عند إعداد القوائم المالية، وما قد يؤدى إليه من المغالاة في الفائض القابل للتوزيع، ومن ثم عدم المحافظة على رأس المال المستثمر، وعدم عرض المحتوى الاقتصادى للمعلومات المحاسبية، هذا بالإضافة إلى الإفصاح عن بنود القوائم المالية معبراً عنها بوحدات قياس متباينة، بما يؤدى إلى عدم إمكانية الإعتماد عليها، وعدم دقة تجميع المعلومات المحاسبية على مستوى الوحدة، أو القطاع، أو على المستوى القومي.

وقد حظيت مشكلة التضخم بقدر كبير من إهتمام الفكر المحاسبى العالمى منذ بداية الخمسينات وحتى وقتنا هذا، كما حاولت المنظمات المهنية والجمعيات العلمية فى الدول المتقدمة التغلب على بعض آثار هذه المشكلة على دلالة المعلومات المحاسبية، ونظراً لأهمية هذه المشكلة، فسوف يهتم البحث بدراستها من الناحية النظرية والعملية.

فمن الناحية النظرية، سوف يتم إستقراء الدراسات السابقة فى مجال معالجة آثار التضخم على القوائم المالية، بغية التوصل إلى ما استقر عليه الرأى أكاديميا، وما أوصت به الجمعيات المهنية فى هذا الشأن، وتوضيح الآثار الناتجة عن التمسك بإفتراض ثبات قيمة وحدة القياس المحاسبي، على مدى وفاء النظام المحاسبى الموحد بأهدافه. ثم التوصل إلى طرق القياس البديلة التى يترتب على إستخدامها زيادة فعالية النظام المحاسبى الموحد فى تحقيق أهدافه.

أما من الناحية العملية، فقد تناول الباحث مشاكل التطبيق فى مصر، من خلال تصميم قائمة لإستقصاء آثار التضخم على القوائم المالية، وإنعكاسها على مدى تحقيق النظام المحاسبى الموحد لأهدافه بهدف التوصل إلى أفضل النماذج وأكثرها ملائمة من حيث إمكانية التطبيق بمصر.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة مدى وفاء النظام المحاسبى الموحد بالأهداف التى صدر من أجل تحقيقها، وذلك فى ظل ظروف التضخم. وسيتم تحقيق هدف البحث بإستقراء الدراسات السابقة التى تناولت معالجة آثار التضخم، مع تناول الطريقة المحاسبية التى إقترحها النظام المحاسبي، وتحديد مدى تحقيق تلك الطريقة لأهداف النظام وذلك بغية التوصل إلى إطار مقترح لتطبيق المحاسبة عن التضخم فى شركات القطاع العام بمصر (قطاع الأعمال العام حالياً) للتغلب على هذه المشكلة.

أهمية البحث

نظراً للتغير فى الظروف الاقتصادية وما صاحب ذلك من إرتفاع مستمر فى معدلات التضخم، بما يمكن معه القول بعدم دقة معلومات نموذج التكلفة التاريخية التقليدية عند إعداد القوائم المالية بما قد يترتب عليه من عدم المقدرة على المحافظة على رأس المال، وعدم توفير

معلومات ذات دلالة اقتصادية تمكن من إتخاذ قرارات رشيدة، هذا إلى جانب عدم الإفصاح عن النتائج والمركز المالى بصورة حقيقية.

وحيث أن النظام المحاسبى الموحد يهدف أساساً إلى توفير المعلومات التحليلية اللازمة للتخطيط والرقابة، بالإضافة إلى تسهيل عمليات تجميع المعلومات المحاسبية على مستوي الوحدة الاقتصادية وعلي المستوي القومي وربط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات علي المستوي القومي، ولأن النظام المحاسبى الموحد لم يوفر أى إجراء محاسبى لمعالجة آثار التضخم على القوائم المالية، وذلك باستثناء ما أسماه بإحتياطى إرتفاع أسعار الأصول، والذى لايهدف لمعالجة آثار التضخم بقدر ما يهدف إلى التغلب على بعض مشاكل عدم كفاية الإهلاك المحاسبى لمقابلة عمليات إحلال الأصول طويلة الأجل فى نهاية حياتها الإنتاجية.

فأن أهمية هذا البحث تنبع من عدم إتخاذ النظام المحاسبى الموحد منذ صدوره، خطوة إيجابية لعلاج المشكلة من ناحية، واستمرار إرتفاع معدلات التضخم من ناحية أخري، وإنطلاقاً من إستمرار إفتراض ثبات وحدة القياس المحاسبى -النقود- رغم الدلائل الواقعية بعدم صحة هذا الإفتراض في الظروف الراهنة، وكنتيجة لعدم إمكانية إهمال ذلك، فإنه من الضرورى التوصل إلى أسلوب من أساليب معالجة اثر التضخم علي معلومات القوائم المالية يمكن تطبيقه فى شركات القطاع العام بمصر (قطاع الاعمال العام حالياً) يساعد على الإفصاح عن آثار التضخم ضمن القوائم المالية لهذه الشركات، وبما يحقق الأهداف التي صدر من أجلها النظام المحاسبي الموحد.

منهج البحث

يقوم البحث على منهج استقرائى استنباطي، يتم فى الشق الأول منه استقراء الدراسات السابقة التى تناولت مشكلة التضخم وكيفية معالجتها عند إعداد القوائم المالية، وآثارها على مدى وفاء النظام بأهدافه. بينما يقوم الشق الثانى من البحث على منهج إستنباطي، حيث يقوم الباحث بإختبار الفرضية التالية :

«لايفى النظام المحاسبى الموحد بأهدافه فى ظل ظروف التضخم»

ثم بعد ذلك يقترح الباحث إطاراً للمحاسبة عن التضخم فى مصر، ومن ثم التوصل إلى النتائج والتوصيات.

حدود البحث

يقتصر هذا البحث على تناول تأثير التضخم على أهداف النظام المحاسبى الموحد، دون تناول المشاكل الأخرى التى قد تعوق تحقيق النظام لأهدافه. كذلك سوف يقتصر البحث على تناول مشكلة التضخم باعتبارها الظاهره السائدة، دون التطرق إلى ظاهرة الإنكماش بإعتبارها ظاهرة ذات آثار عكسية.

خطة البحث

ينقسم البحث إلى ثلاثة أبواب :

الباب الأول: إستعراض الدراسات السابقة لمعالجة مشكلة التضخم وتقييمها ويتضمن فصلين :

الفصل الأول : الدراسات التي تناولت مشكلة التضخم

الفصل الثاني : تقييم الدراسات السابقة .

الباب الثاني: موقف النظام المحاسبي الموحد من مشكلة التضخم ويتضمن فصلين:

الفصل الثالث : الإجراءات التي وضعها النظام لعلاج مشكلة التضخم.

الفصل الرابع : تقييم إجراءات النظام في ضوء الدراسات السابقة ، وتحديد أفضل منهج لعلاج المشكلة يلائم البيئة في مصر.

الباب الثالث: الدراسة التطبيقية ويحتوي علي فصلين :

الفصل الخامس : استعراض مشاكل تطبيق إجراءات المحاسبة عن التضخم عملياً وتصميم قائمة الأستقصاء.

الفصل السادس: النتائج والتوصيات.

قائمة المحتويات

	الصفحة
الباب الأول: إستعراض الدراسات السابقة لمعالجة مشكلة التضخم وتقييمها	
الفصل الأول: الدراسات التى تناولت مشكلة التضخم	٢
- مقدمة.	٣
- تقارير المنظمات المهنية والجمعيات العلمية المتعلقة بمشكلة التضخم.	٣
- تقارير المنظمات المهنية والجمعيات العلمية عن المشكلة فى الولايات المتحدة الأمريكية.	٤
- تقرير مجلس مبادئ المحاسبة رقم ٣: (١٩٦٩)	٤
- تقرير مجلس معايير المحاسبة المالية رقم ٣٣: (١٩٧٩).	٤
- الحد الأدنى من المعلومات التكميلية المطلوب الإفصاح عنها والتى تعكس التغير فى المستوى العام للأسعار.	١٠
- الحد الأدنى من المعلومات التكميلية التى ينبغى الإفصاح عنها بصورة تعكس القيمة الجارية.	١٢
- تقرير مجلس معايير المحاسبة المالية رقم (٥٤) : (١٩٨٢).	١٤
- تقرير مجلس معايير المحاسبة المالية رقم (٨٢): (١٩٨٥).	١٦
- تقارير المنظمات المهنية والجمعيات العلمية عن المشكلة فى المملكة المتحدة.	١٦
- بعض المواقف المهنية الأخرى.	٢٢
- الدراسات العلمية التى تناولت المشكلة.	٢٣
- الدراسات التى إهتمت بتحليل أبعاد المشكلة ومايرتبط بها من مفاهيم المحافظة على رأس المال.	٢٤
- الدراسات التى ركزت على مناقشة مفاهيم وطرق تعديل القوائم المالية بالتغيرات فى المستوى العام والخاص للأسعار.	٢٩
- الدراسات التى ركزت على مناقشة وإختبا أثر تعديل القوائم المالية علي ملائمة محتواها من معلومات لأغراض ترشيد قرارات	